الأمم المتحدة

E/CONF.101/49/Add.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 July 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة العاشر المعني بتوحيد الأسماء الجغرافية

نيويورك، ٣١ تموز/يوليه – ٩ آب/أغسطس ٢٠١٢

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

تقارير الحكومات عن الحالة في بلدانها وعن التقدم المحرز في توحيد الأسماء الجغرافية منذ المؤتمر التاسع عشر

(للتوزيع فقط)

التقرير الوطني لنيوزيلندا

موجز**

يقدَّم التقرير عملا بالقرار خامسا/٧ لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بتوحيد الأسماء الجغرافية. ويشمل التقرير، الذي وضع باستخدام عناوين موحدة، التقدم المحرز منذ المؤتمر التاسع في عام ٢٠٠٧.

ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، شهدت الهيئة الوطنية المعنية بالتسمية في نيوزيلندا، وهي المجلس النيوزيلندي للأسماء الجغرافية، تغييرات كبيرة في إدارة اختصاصها الواسع النطاق في مجال التسمية، وتزايدت المهام والواجبات والعمليات التي عهدت إليها من خلال اعتماد قانون المجلس النيوزيلندي للأسماء الجغرافية لعام ٢٠٠٨، الذي حل محل قانون المجلس لعام ١٩٤٦. وعُزز الدوران الأساسيان اللذان يضطلع بهما المجلس (تحديد المواقع

* E/CONF.101/1.

** أعدت التقرير الكامل وينـدي شـو، أمينـة المجلـس النيوزيلنـدي للأسمـاء الجغرافيـة (Ngà Pou Taunaha o Aotearoa) ويمكن الاطلاع عليه باللغة التي قدم بها فقط في الموقع الشبكي التالي: http://unstats.un.org/unsd/geoinfo/UNGEGN/ungegnConf10.html.

230712 230712 12-41559 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وحفظ التراث والثقافة) بإصدار تشريعات جديدة، ويظلان في صميم أنشطته التشغيلية وصلابته وثباته في اتخاذ القرارات.

ويورد التقرير العمل الذي يضطلع به المجلس وتاريخه بصفة عامة، كما يتضمن إحصاءات تتعلق بالتجهيز. وبالإضافة إلى ذلك، ترد في التقرير الأسماء المقترحة التي قدمتها نيوزيلندا مؤخرا والتي اجتذبت اهتماما كبيرا من الجمهور، لتوضيح الأساس المنطقي للقرار المتخذ وآثاره المجتمعية والثقافية والسياسية. ومن المجالات التي تحظى باهتمام كبير عملية استعادة الأسماء الأصلية المقترحة في إطار معاهدة وايتانغي عن طريق تسويات خارج نطاق قانون المجلس النيوزيلندي للأسماء الجغرافية. ويجري تنفيذ هذه الترتيبات باعتبارها أولوية حكومية، بقوانين منفصلة، وتحقق فائدة ثقافية كبيرة واعترافا بها. ويتضمن التقرير أيضا معلومات عن مبادرة ترمي إلى العمل على إضفاء الطابع الرسمي على مجموعة من أسماء الضواحي والمواقع (ونطاقها) على الصعيد الوطني، بالتعاون مع السلطات الإقليمية، بغية التمكين من وضع العناوين بطريقة متكاملة وموحدة ومتسقة تكفل الاتساق والثقة، وتزيل الغموض من أجل خدمات الطوارئ والبريد والإدارة الحكومية.